



# يوم الفصل

سيد ریحان زامل  
S. Raihan Zamil

**تغيير القواعد  
وحده لا يمكن  
أن يجعل النظام  
المالي آمناً. فلا بد  
أن تمتلك أجهزة  
الرقابة المصرفية  
مهاراة التقدير  
السليم**

المالي. أما التحسينات في الرقابة الاحترازية الكلية (التي تركز على تقييم الصدمات المشتركة التي تؤثر في النظام المالي على نطاق أوسع)، فهي خارج نطاق هذا المقال رغم ضرورتها.

## وجهان لعملة واحدة

إن التنظيم والرقابة كثيراً ما يستخدمان بالتبادل عند وصف دور القطاع الرسمي في الإشراف على النظام المصرفي. وفي الواقع العملي، يشير المصطلحان التنظيم والرقابة إلى وظيفتين مختلفتين وإن كانا مرتبطين:

- القوانين والقواعد التنظيمية هي مجموعة القواعد الجماعية التي تزود السلطة المصرفية بصلاحيات منح تراخيص للبنوك، ووضع الحد الأدنى لمعايير التشغيل وإدارة المخاطر، واتخاذ التدابير التصحيحية الضرورية - بما في ذلك إلغاء تراخيص البنوك - في حالات البنوك المتعثرة. والهدف الرئيسي هو إلزام إدارات البنوك بالتصرف بحذر لأن البنوك هي الحارس على أموال المودعين.

- الإشراف هو وسيلة السلطات لتنفيذ هذه القواعد من خلال الرقابة المكتبية المستمرة والفحوص الدورية الميدانية في البنوك المنفردة. وتقوم الجهات الرقابية بتنفيذ هذه المهام عن طريق تقييم نظم الحوكمة المؤسسية في البنوك، والضوابط الداخلية، وممارسات إدارة المخاطر؛ وطاقتها المالية؛ وامتثالها لمختلف القوانين والقواعد

الأزمة المالية العالمية، كانت هناك مقترحات عديدة لإصلاح أنشطة الإشراف على النظام المالي العالمي، من مجموعة العشرين للاقتصادات المتقدمة والصاعدة ومن واضعي المعايير الدولية. وينصب تركيز كل الإصلاحات المقترحة تقريباً على تقوية القواعد التنظيمية التي تركز على البنوك، كالترتيبات المتعلقة برأس المال أو السيولة أو رصد مخصصات خسائر القروض أو ترتيبات التعويضات. وهذه التحسينات، خاصة زيادة رأس المال واحتياطي السيولة الوقائي، يفترض أن تجعل النظام المالي العالمي أكثر قدرة على استيعاب وزيادة الدعم لكبح إفراط البنوك في خوض المخاطر.

ومع ذلك، فإن تغيير القواعد وحده لا يكفي لتعزيز الاستقرار المالي إذا كانت جودة تطبيقها - أي الرقابة - غير فعالة. ولا تزال عملية الرقابة المصرفية - وممارسات إدارة المخاطر في البنوك - تتسم بطابع تقديري، بغض النظر عن تطبيق قواعد جديدة أو إحكام القواعد القائمة. ولهذا السبب، فإن الإصلاحات التنظيمية المقترحة تظل مماثلة «لمحاولة منع جائحة جديدة لأنفلونزا الخنازير من خلال تخطيط وبائي عالي المستوى دون مشاركة الأطباء أخصائيي الصحة في الميدان» (دراسة PALMER, 2009).

وينبغي أن تكون تقوية الرقابة الاحترازية الجزئية على رأس برنامج الإصلاح العالمي وعماد تعزيز استقرار النظام

## عقب

التنظيمية. واستنادا لتقييم المخاطر، تتحمل الجهات الرقابية المسؤولية أيضا عن اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب ضد البنوك المتعثرة أو المشكلات الموجودة في البنوك.

وحسب المعتاد تراجعت أولوية الرقابة مقارنة بالتنظيم في برنامج الإصلاحات الدولية، وذلك لسببين رئيسيين: أولا، الطبيعة المحلية لتطبيقها ولأنها تعتمد على السياق. ثانيا، لأنها أكثر تعقيدا بكثير من دعم القواعد التنظيمية. ومع ذلك، فإن نقص التركيز الدولي على ممارسة الرقابة له عواقب غير مقصودة.

ومثال على ذلك صياغة وتنفيذ اتفاقية بازل ٢ لكفاية رأس المال التي يتمثل هدفها المعلن في تقوية الاستقرار المالي من خلال زيادة متطلبات رأس المال، وتحسين الرقابة، وتشديد انضباط السوق. وفي الواقع العملي، كان التركيز الغالب لاتفاقية بازل ٢ على الهيكل الفني لرأس المال التنظيمي، مع تأكيد محدود على الرقابة القوية لم يتحقق إلا في مرحلة متأخرة جدا من هذه العملية.

ولأن الجهة القائمة على تصميم اتفاقية بازل ٢ (لجنة بازل للرقابة المصرفية) هي أيضا الهيئة المعنية بوضع المعايير الدولية للأنشطة التنظيمية والرقابية في الجهاز المصرفي، فإن الأهمية النسبية التي تعطى للرقابة كثيرا ما تؤثر في - أو تدعم في حالات كثيرة - التحيز المسبق داخل بعض الجهات التنظيمية الوطنية نحو تطوير السياسة التنظيمية باعتبارها أكثر أهمية من الأنشطة الرقابية الأساسية. وهذا المنظور، إذا ما أصبح سائدا، ستكون له تداعيات كبيرة على كل من تخصيص الموارد وتحديد أولويات الإصلاحات الداخلية في كل دائرة اختصاص. وهكذا تصبح نقطة البداية في برنامج الإصلاح هي تغيير منهج التفكير الجماعي بشأن أهمية الرقابة القوية في تعزيز استقرار النظام المالي.

## أهمية التقدير السليم

تستند الرقابة القوية إلى افتراض قدرة وإرادة الجهات الرقابية في اتخاذ الإجراءات الملائمة في الوقت المناسب (دراسة Viñals and Fiechter, 2010). طبقا لمذكرة الرأي التحليلية الصادرة عن خبراء صندوق النقد الدولي. وحتى تتوافر للجهات الرقابية القدرة على التصرف، يجب أن يكون لديها ما يكفي من السلطة القانونية والموارد، والإستراتيجية الواضحة، وعلاقات العمل القوية مع الجهات التنظيمية الأخرى. وحتى تتوفر لها الإرادة في اتخاذ الإجراءات، يجب أن يكون لديها تفويض واضح واستقلالية في العمل وموظفون على مستوى عال من المهارة وأن تكون على علاقة صحية مع الجهاز المصرفي بحيث تكون في الوقت ذاته بعيدة عنه بالقدر الذي يحول دون تعرضها لمخاطر «السيطرة على الهيئات التنظيمية» (التي ترتبط فيها الجهة التنظيمية مع الجهات الخاضعة للتنظيم بدرجة أقوى من ارتباطها بالصالح العام).

وإلى جانب هذه العوامل الحيوية، ربما كان من أهم أسباب تجنب التركيز على الرقابة أنها تعتمد بدرجة كبيرة على قدرة الجهات الرقابية على ممارسة «التقدير السليم» في كثير من الأحوال بشأن مسائل معقدة لا تتسم بالوضوح القاطع. وقد تضخمت هذه الخاصية المتأصلة نتيجة إلغاء القيود التنظيمية في كبرى المراكز المالية، حيث لم تعد القوانين أو التنظيمات المصرفية تمنع ولا تفرض قيودا صريحة على إفراط البنوك في خوض المخاطر من حيث نطاق الأنشطة أو حجمها طالما كانت البنوك وإدارتها - طبقا لتقدير الجهة الرقابية - تحظى بأنظمة قوية لإدارة المخاطر ولديها ما يكفي من رأس المال لمواجهة المخاطر الأساسية.

وهنا يكمن الخطر الخفي في الهيكل السائد لنظام الإشراف على البنوك: فليس هناك معيار للإدارة السليمة للمخاطر أو لكفاية رأس المال، وهما جدلا

أكثر العوامل أهمية في تقييد الأنشطة المصرفية المفرطة في خوض المخاطر. وهذا بدوره يلقي الضوء على الدور المهم للتقدير الرقابي المستنير في دعم النظام المصرفي الآمن والسليم. وعندما تتوقف فاعلية مهنة ما على قدرتها واستعدادها لممارسة التقدير السليم، يتزايد احتمال تأثير ذوى المصالح الخاصة - الصناعة، والسياسيين، والسلطة التنظيمية ذاتها (التدخل من أعلى) - على عملية صنع القرار.

## الرقابة ليست عملا آليا

قليل من خارج عالم التنظيم المصرفي الغامض يعرفون أن جميع القواعد التنظيمية المصرفية تقريبا - سواء كانت متعلقة بإدارة المخاطر أو بكفاية رأس المال أو تصميم برامج العمل التصحيحي ضد البنوك - تخضع أو تعتمد بشدة على التقديرات المستنيرة الصادرة عن الجهات الرقابية. وفي هذا الخصوص هناك تحديان كبيران:

• غالبا ما تكون القواعد التنظيمية تقريبا هي الحد الأدنى للمتطلبات ونادرا ما تحدد ما هو ملائم لكل بنك. لذلك فإن أحد الشروط الأساسية للتطبيق السليم للقواعد هو من خلال اعتماد منهج فكري رقابي يعتبر القواعد التنظيمية المصرفية بمثابة الحد الأدنى وليس الحد الأقصى. وإذا ما تبنت الجهات الرقابية وجهة النظر التي تعتبر المتطلبات هي الحد الأقصى، فإنها لن تحاول أبدا أن تتجاوز القواعد المقررة أثناء عملية الفحص والرقابة.

• يجب أن تكون الجهات الرقابية لديها القدرة والرغبة في تنفيذ قواعد مبنية على المفهوم التنظيمي المتعارف عليه وهو «التناسب» والذي يقتضي تطبيق القواعد حسب ظروف كل بنك - على أساس حجمه ودرجة تعقيده أو خصائص المخاطر التي يواجهها - بدلا من اعتماد منهج «الحل الواحد الذي يناسب الجميع».

ولهذه الأسباب، فإن الطريقة التي تستخدمها الجهات الرقابية في تنفيذ القواعد تعتبر بالغة الأهمية لأنها تحدد السياق اللازم لعملية الاستكشاف - التي تنقب خلالها الجهات الرقابية لاستخراج الحقائق المحددة بغية الوصول إلى استنتاجات حول هيكل المخاطر الكلية في المؤسسة والتي تتحدد على أساسها طبيعة ودرجة صرامة أي أعمال رقابية تالية. وبالتالي فإن فاعلية عملية المراجعة الرقابية بالكامل تتوقف على قدرة الجهات الرقابية ورغبتها في تفسير القواعد على أنها «حدود دنيا» وتطبيقها بطريقة ملائمة تناسب كل بنك، وتتسق مع منهجية الأمان والسلامة.

ولتوضيح الطبيعة التقديرية للقواعد، نستعرض إدارة المخاطر وكفاية رأس المال والإجراءات الرقابية.

إدارة المخاطر: إن خط الدفاع الأول لمواجهة اختلال الاستقرار المالي في البنوك المنفردة أو النظام المصرفي ككل، يعتمد على جودة وفاعلية ممارسات إدارة المخاطر في كل بنك. ولهذا السبب فإن العديد من المعايير التنظيمية الأساسية أو التوقعات الرقابية تركز على قدرة مجلس إدارة البنك وإدارته العليا على تحديد كافة المخاطر الأساسية وقياسها ومتابعتها والسيطرة عليها بالشكل الملائم. ومن المتوقع أن تتخذ الجهات الرقابية إجراءات إزاء البنوك التي يتبين أن هناك أوجه قصور كبيرة في إدارتها للمخاطر حتى وإن ظل رأس المال المعلن في تقاريرها محتفظا بقوته.

ولا توجد رؤية واضحة تماما لما يشكل الإدارة السليمة للمخاطر وإنما تتأثر هذه الرؤية بعوامل كثيرة، منها حجم البنك ودرجة تشعبه، وطبيعة انكشافاته

الفعلية للمخاطر؛ وتطور نماذج مخاطر البنك المتصورة، خاصة في البنوك الكبيرة والمتشعبة؛ وكفاءة الجهة الرقابية وخبراتها المتعلقة بأنظمة إدارة المخاطر في بنوك أخرى؛ ومعايير إدارة المخاطر السائدة في البلد في تلك الفترة الزمنية. وقد يفضى التمسك بالقواعد المعيارية السائدة إلى خداع الجهات الرقابية وإعطائها إحساساً زائفاً بالأمان أو يؤخر اتخاذها أي إجراءات إذا كان الجهاز بأكمله يشارك في ممارسات ضعيفة لإدارة المخاطر، على سبيل المثال بتخفيض معايير إنشاء القروض.

**كفاية رأس المال:** تطبيق الأحكام التقديرية أيضاً له صلة بتقييم كفاية رأس المال الذي يبدو مسألة كمية بينما هو في الحقيقة تقييم نوعي بدرجة كبيرة. وعلى الرغم من أن أغلب دوائر الاختصاص قد تبنت قواعد عالمية لكفاية رأس المال - والتي تشترط أن تكون نسبة رأس المال إلى الأصول المرجحة بالمخاطر 8٪ على الأقل - فإن دقة هذه النسبة تعتمد، ضمن أشياء أخرى، على موثوقية تقييمات الأصول في الميزانية العمومية للبنك. وتعد هذه التقييمات صعبة، خاصة إذا ما كانت تشمل قروضاً متعثرة وأصولاً أخرى صعبة التقييم ولا توجد أسعار سوقية ملحوظة لها وتعتمد قيمتها المحددة على افتراضات كثيرة. ونظراً لأن أنشطة البنوك تقوم على الرفع المالي البالغ، فإن أي خطأ صغير في حساب الأصول يمكن أن يترتب عليه تأثير كبير في نسب رأس المال المذكورة في التقارير. وعلى سبيل المثال فإن انخفاضاً بنسبة 4٪ في قيمة الأصول يساوي هبوطاً بنسبة 50٪ في الحد الأدنى لنسبة كفاية رأس المال والبالغ 8٪، وذلك باستخدام منهجية قياس بسيطة لنسبة رأس المال إلى مجموع الأصول.

والتحدي الأكثر تعقيداً هو تحديد مقدار رأس المال الكافي - بغض النظر عن الحدود الدنيا التنظيمية - لضمان توافق مستويات رأس المال مع الصورة الكلية لمخاطر المؤسسة. وهذا التقييم مهم على نحو خاص أثناء الدورة الاقتصادية التوسعية، عندما يؤدي الجمع بين معايير مخففة لنشأة القروض وسهولة الحصول على الائتمان إلى إفساح المجال للمقترضين الهامشين بإعادة تمويل التزامات ديونهم، بدلاً من سدادها، مما يترك الانطباع بانخفاض مخاطر التعثر في السداد. ونتيجة لمسيرة أساليب قياس رأس المال لاتجاهات الدورة الاقتصادية، فإن هذا المستوى المنخفض من مخاطر عدم السداد يدخل في نماذج المخاطر المصرفية، الأمر الذي يترتب عليه تقدير منقوص لرأس المال المطلوب للوفاء بكل من المتطلبات التنظيمية والقواعد المعيارية للبنك.

وفي مثل هذا الوقت تتضح أهمية التقييم الرقابي الصارم لكفاية رأس المال - الذي يتحدى توافق الآراء السائد - بهدف الحد من الإفراط في خوض المخاطر. ومن بين مدخلات صنع القرار المهمة، وجميعها يخضع للتقدير الذاتي: طبيعة انكشافات المؤسسة لمخاطر فعلية وحجمها واتجاهها ونتائجها المؤكدة؛ ونوعية نشأة مخاطرها وممارسات إدارتها؛ والتنبؤات الاقتصادية؛ وتوقعات نمو أصولها؛ وحجم وإمكانية الاعتماد على الموارد الداخلية لرأس المال من الأرباح المحتجزة.

**الإجراءات الرقابية:** في أغلب البلدان تكون قائمة الإجراءات الرقابية استثنائية، مما يسمح للسلطات بالموافقة بين العقوبة والجريمة. لذلك فإن تصميم وفعالية الإجراءات الرقابية يتوقف أولاً على قدرة الجهة الرقابية على تحديد المشكلات الأساسية، وثانياً على رغبتها في المضي قدماً باتخاذ الإجراءات الملائمة. وتتوقف هذه القدرة والرغبة على العديد من الشروط المسبقة بما في ذلك توافر الحماية القانونية الكافية للجهة الرقابية فضلاً على الإرادة المؤسسية للسلطة الرقابية.

وللد من ميل المراقبين إلى تأجيل اتخاذ الإجراءات في الوقت المناسب، تبنت بعض البلدان أحكام «الإجراءات التصحيحية الفورية». وتشمل هذه الشروط التي استحدثت في الولايات المتحدة في أوائل التسعينات من القرن الماضي، إجراءات إلزامية وأخرى استثنائية، وتصبح قابلة للتطبيق بمجرد انخفاض نسبة كفاية رأس المال في البنك عن المستوى الحدي البالغ 8٪، مع زيادة صرامة الإجراءات الإلزامية كلما زاد انخفاض رأس المال عن هذا المستوى الحدي.

غير أن الإجراءات التصحيحية ليست علاجاً سحرياً لكل داء بحيث تحد من اللجوء إلى التقديرات الرقابية. أولاً، إن مصطلح «الإجراءات التصحيحية الفورية» هو مصطلح مضلل، فهو مؤشر متأخر ولا يطبق إلا بعد انخفاض نسبة رأس المال عن المستويات الحدية التنظيمية. وبعبارة أخرى، فإن أحكام الإجراءات التصحيحية الفورية لا تتطلب اتخاذ أي إجراءات إذا ظل رأس المال فوق الحدود الدنيا التنظيمية، حتى لو كان هناك احتمال بوجود مشكلات كبيرة أخرى غير متعلقة برأس المال. ويتمثل التحدي الأكثر جوهرية واستشرافاً للمستقبل في تحديد ما إذا كان ينبغي اتخاذ إجراءات، وتوقيتها وطبيعتها، إزاء البنوك التي تقوم بإبلاغ نسبة رأس مال أعلى من الحد الأدنى التنظيمي، ولكنها تعاني من جوانب ضعف في إدارة المخاطر أو في أي أمور أخرى تتعلق بالأمان والسلامة. وتظل هذه بالضرورة عملية استثنائية نظراً لاختلاف طبيعة أوجه القصور المكتشفة ومدى شدتها ووجهة نظر الجهة الرقابية فيما إذا كانت لدى إدارة البنك كل القدرة والرغبة في معالجة جوانب الضعف بمفردها.

ثانياً، حتى لو كانت الإجراءات التصحيحية الفورية ملائمة، فإن تحديد الوقت المناسب لاتخاذ الإجراءات التصحيحية الإلزامية يعتمد على دقة نسبة رأس المال المبلغ، والتي تتوقف على موثوقية ممارسات البنك في تقييم أصوله وقروضه، وهي في حد ذاتها عملية تعتمد أصلاً على الافتراضات، كما أسلفنا. فعندما تقترب البنوك من الإخلال بقواعد الحد الأدنى لرأس المال، يصبح لديها دافع لإعطاء تقييمات متفائلة أكثر من اللازم لقروضها المتعثرة ولأصولها صعبة التقييم للحيلولة دون انخفاض نسبة رأس المال المبلغ إلى أقل من المستوى الحدي التنظيمي. وهكذا يظل التقدير الرقابي - المدعم بالتحليل النقدي - ضرورياً لضمان دقة نسب رأس المال المبلغ من البنك، حتى يمكن تطبيق محفزات الإجراءات التصحيحية الفورية المقررة في الوقت المناسب.

### برنامج الإصلاح الرقابي

نظراً لأهمية التقديرات المستنيرة في تنفيذ كل القواعد التنظيمية المصرفية، من الضروري أن يركز صناع السياسات على تقوية الرقابة قدر تركيزهم على تغيير القواعد التنظيمية ذاتها. وقد تكون تقوية الرقابة هي المهمة الأكثر أهمية والأكثر صعوبة. وعلى الرغم من مطالبات الحد من التقدير الاستثنائي للأجهزة الرقابية، فإن هذا ليس خياراً عملياً، ما لم يكن صناع السياسات راغبين في رفع الحد الأدنى لمتطلبات رأس المال والسيولة لدرجة يمكن أن تترتب عليها عواقب وخيمة على أوضاع الوساطة الائتمانية ونمو الوظائف. وبالتالي، لا بد أن يبدأ صناع السياسات في تركيز جهودهم على الدور المعاكس لاتجاهات الدورة الاقتصادية الذي تضطلع به الرقابة، وذلك من خلال تقوية الممارسات الرقابية. ولكن المسألة الصعبة هي كيفية تحسين جودة الرقابة. وفيما يلي بعض الخيارات الممكنة:

إرساء ثقافة رقابية قوية في كل سلطة تنظيمية: على الرغم من أن الثقافة الرقابية مفهوم مجرد، فإنها تمثل ببساطة مجموعة شاملة من القيم والمعتقدات والسلوكيات المحبذة في كل هيئة تنظيمية. وتبدأ هذه الثقافة بالسمات

المناسبة التي يرسيها قادة السلطة التنظيمية والإجراءات التي يتبعونها والتي تحدد السياق الأوسع لأنشطة الرقابة اليومية. وتتطلب الثقافة الرقابية القوية استقلالية تشغيلية (بعيدا عن الحكومة والجهان) كما تشجع استقلالية المراقبين الأفراد. وتكتف تركيزها على الأمان والسلامة، وتعزز استخدام الرقابة التدخلية، عند اللزوم، لفرض وجهات نظرها. وهذا الثلاثي الذي يضم الاستقلالية، والأمان والسلامة، والرقابة التدخلية على مستوى المراقبين الأفراد والمؤسسات هو بمثابة حجر الزاوية في نظام قوي للرقابة الاحترازية الجزئية.

وبخلاف ذلك، لا يمكن تجاهل البعد السياسي للرقابة المصرفية، نظرا لأن النظام المصرفي هو جوهر لعبة السلطة في كل البلدان. ومن ثم، فإن إرساء ثقافة رقابية قوية يقتضي نظاما سياسيا داعما يعترف بحصانة واستقلالية الجهات التنظيمية المستقلة (من خلال التشريعات) ويحترمها (عبر أقل تدخل سياسي) باعتبارها الجهات القادرة على إيقاف مسار العمليات حسبما تراه بغض النظر عن الأطراف الفاعلة المعنية أو الاعتبارات السياسية.

تعزيز قدرة المراقبين ورغبتهم في ممارسة التقدير السليم: يقع على عاتق المراقبين مسؤوليات ضخمة؛ فعليهم إجادة عدة أدوار، منها مدير المخاطر والمحلل المالي والمحاسب والمحامي والمحقق والمتنبئ والاقتصادي المالي. وإضافة إلى ذلك، يتوقع منهم أن يصلوا إلى نتائج تشكل الأساس للإجراءات الرقابية المبكرة، وذلك على أساس دلائل كثيرة ما تتضمن تفاصيل فنية دقيقة. والأهم من ذلك كله، يجب أن تكون لديهم القدرة - والرغبة - على مواجهة التحديات الجسيمة القائمة وأن يقولوا «لا» حتى لو قال المجتمع «نعم». ويجب أن يدركوا أن الشدائد مصيرها إلى الزوال أيضا. وهذا يتطلب القدرة على النظر فيما وراء الحاضر ويستلزم وجود مجموعة كبيرة من المهارات المفاهيمية والتحليلية ومهارات صنع القرار والتواصل، فضلا عن امتلاكهم «حاسة سادسة» وصلابة تستغرق سنوات حتى تتشكل. وذلك أمر بعيد المنال، خاصة في المجتمعات والمنظمات - مثل بعض البنوك المركزية والسلطات الرقابية - التي تكافئ عادة الامتثال والحفاظ على الوضع الراهن.

وكنقطة بداية، يجب على كل سلطة تنظيمية التأكد من أن ثقافتها ومكافآتها وممارسات الترقية فيها جذابة بما يكفي لتوظيف واستبقاء الموظفين ذوي القدرات العالية والمهارات اللازمة لكي يتميزوا في أعمال الرقابة. وإضافة إلى ذلك، لا بد من وضع برنامج تدريب داخلي قوي ومتواصل وممول جيدا بحيث يكون قادرا على مجاراة تطورات السوق بهدف مواصلة بناء القدرات الرقابية.

وضع منهج استنسابي محكوم لعملية الرقابة: ينبغي النظر في وضع نظام إنذار يتطلب اتخاذ إجراءات معينة إزاء البنوك المبلغة بسلامة أو ضاعها المالية رغم أن لديها جوانب ضعف محددة في إدارة المخاطر، وذلك بغية تعزيز التدخل الرقابي المبكر. وفي هذا الصدد، لا بد للأدوات والمنهجيات والكتيبات المستخدمة في الرقابة اليومية أن تحقق التوازن السليم بين تشجيع التقديرات السليمة مع ضمان تماسكها وتحقيق الاتساق في عملية تقييم المخاطر. ويجب أن يؤدي هذا المنهج المزدوج إلى اعتماد نظام للاستنساب المحكوم.

مطالبة البنوك ذات الأهمية النظامية بتقليص حجمها إذا كانت الموارد الرقابية غير كافية بالنسبة لحجم ودرجة تشعب الكيان الخاضع للتنظيم: لا يمكن تجاهل الروابط بين حجم البنك وقدرة السلطات على ممارسة الرقابة عليه. وإذا كان البنك كبيرا لدرجة يتعذر معها الرقابة عليه، مؤدى ذلك أن الجهة الرقابية لا تتوافر لها الوسائل الكافية لاختبار وتأكيد سلامة نظم إدارة المخاطر في البنك بمفردها وبالشكل الصحيح، ويقتصر عملها على إجراء مراجعات رقيقة

المستوى «للمعاملات» تشمل سياسات البنك وإجراءاته وحدوده. وفي مثل هذه الظروف يجب على تلك الجهة الرقابية الاعتماد على تقييم البنك لمخاطره - وهو وضع يُنظر إليه الآن باعتباره من أهم جوانب القصور في الفترة المؤدية إلى الأزمة المالية التي بدأت في عام ٢٠٠٧. وما لم تكن السلطات التنظيمية مستعدة للتعويل على قيام إدارة البنك بزيادة الانضباط الذاتي أثناء الدورة التوسعية القادمة، فإن اعتماد منهج قوي للحد من خوض المخاطر سيكون له ما يبرره في سياق الإشراف على البنوك الكبيرة جدا لدرجة يتعذر معها إخضاعها للرقابة.

تصميم مجموعة متواصلة من البرامج الأطول أجلا لزيادة مجموع المتخصصين في الرقابة المالية وتحسين جودة أدائهم: الرقابة لها أهمية كبيرة لدرجة يتعذر معها استعانة المجتمع بكل هيئة تنظيمية لتقديم خدمات التدريب. وكانت هناك دعوات لجعل الرقابة المالية فرعاً من العلوم الأكاديمية من أجل التي تدرس في الجامعات. لذلك يمكن لواجبي المعايير الدولية والسلطات الرقابية الرائدة أن تتعاون مع المعاهد الأكاديمية من أجل وضع برامج للدراسات العليا في الرقابة المالية. وإضافة إلى ذلك، ينبغي أن يكون هناك برنامج عالمي معترف به لمنح شهادات اعتماد موثقة للمراقبين الماليين. وينبغي أن تركز عملية الاعتماد هذه على مجموعة من الخبرات العملية والاختبارات الدقيقة متعددة المستويات في الكفاءة الفنية ومهارات التفكير النقدي والتي يجري خلالها محاكاة التحديات اليومية التي تواجه المراقبين. ومع مرور الوقت، يمكن أن يصبح هذا الاعتماد «معيارا ذهبيا» ويسهل تنقل أصحاب المهنة عبر دوائر الاختصاص المختلفة.

### فرصة لإعادة التشكيل

وفرت الأزمة المالية لصناع السياسات فرصة لا تتاح إلا مرة واحدة في العمر لإعادة تشكيل البنيان التنظيمي والرقابي الذي يحكم النظام المصرفي العالمي. وقد ركزت جهود الإصلاح حتى الآن على المشهد التنظيمي مع توجيه اهتمام محدود إلى فن الرقابة ودوره الحيوي في دعم الاستقرار المالي. وقد حان الوقت لإخراج الرقابة من صندوقها الأسود ووضعها في قلب البرنامج العالمي للإصلاح. ولربما كان من أهم الدروس المستفادة من الأزمة المالية الأخيرة هو أنه لا بد من الرقابة القوية. ولعله من المصلحة العامة لصناع السياسات والسياسيين والجمهور العام أن يتم دعم جهود المراقبين، خاصة عندما يسبحون ضد تيار الحكمة التقليدية ويتصدون للمصالح الخاصة القوية بما في ذلك سياسة الحكومة ذاتها - من أجل الحفاظ على الاستقرار المالي. ■

سيد ريجان زامل هو مستشار صندوق النقد الدولي لشؤون السياسات والرقابة المصرفية في بنك إندونيسيا المركزي، ومسؤول سابق في المؤسسة الفيدرالية للتأمين على الودائع في الولايات المتحدة.

المراجع:

Palmer, John, 2009, "Can We Enhance Financial Stability on a Foundation of Weak Financial Supervision?" Estabilidad Financiera, Banco de Espana, No. 17, pp. 47-54.

Viñals, Jose, and Jonathan Fiechter, with Aditya Narain, Jennifer Elliot, Ian Tower, Pierluigi Bologna, and Michael Hsu, 2010, "The Making of Good Supervision: Learning to Say 'No,'" IMF Staff Position Note 10/08 (Washington: International Monetary Fund).